النظم السياسية من خلال مبدأ الفصل بين السلطات

ثالثا: النظام المجلسيّ "نظام حكومة الجمعية النيابية"

1- التعريف بالنظام ومصادره الفلسفية:

يقوم النظام المجلسي على أساس جوهري هو اختلال التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح السلطة التشريعية التي لها مكان الصدارة.

يرجع هذا السبب الى ان السلطة التشريعية هي الهيئة التي انتخبها الشعب، وهي المعبر عن إرادته، ولها بذلك حق ممارسة جميع صور السلطة، تشريعية وتنفيذية، واذا تعذر عليها مباشرة كافة السلطات، يكون بوسعها عهد العمل التنفيذي الى هيئة تكون تابعة لها، وهي الهيئة التنفيذية.

وبذلك فان الهيئة التنفيذية تعتبر مندوب عن السلطة التشريعية في ممارسة العمل التنفيذي.

يستند النظام المجلسي إلى فكرة وحدة سيادة الدولة، وعدم جواز تجزئتها (أي تجزئتها الى تشريعية وتنفيذية)، والسيادة للشعب، والشعب اختار ممثليه، فهم بذلك اصحاب الحق في ممارسة كل اوجه السيادة (تشريعية وتنفيذية).

تعتبر أفكار جان جاك روسو، المصدر الحقيقي لهذا النظام، ذلك أن روسو كان يرى أن السلطة السياسية وحدة لا تتجزأ، وأنها تتركز في التشريع لأنه التعبير عن الإرادة العامة، ومن ثم فان الهيئة التنفيذية لا تعبر عن الإرادة العامة، ولا يمكن ان تقوم بذلك، فهي بذلك تابع للهيئة التشريعية.

2- خصائص نظام حكومة الجمعية:

يقوم نظام حكومة الجمعية على ما يلي.

- تركيز السلطة بيد البرلمان

- الدمج بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

أ- تركيز السلطة بيد البرلمان: يتمثل ذلك في أن السلطتين التشريعية التنفيذية مركزه بيد البرلمان، إذ يقوم هذا النظام على أساس دمج السلطتين وليس الفصل بينهما- كما سبق وان رأينا- إذ إن البرلمان المنتخب من قبل الشعب هو الذي يمسك بيده كافة الأمور في الدولة، ويقوم بكل السلطات والأعمال سواء كانت تشريعية أم تنفيذية.

يختار البرلمان رئيس الدولة والوزراء لإدارة الشؤون التنفيذية ويخضعون له في تلك الإدارة، ويستوي في أن يتولى البرلمان ذاته تعيين جميع الأعضاء، أو أن يقوم البرلمان بتعيين الرئيس، على أن يتولى هذا الأخير تعيين الوزراء مادام أن اعضاء الحكومة يخضعون جميعهم في الحالتين للبرلمان، كما يملك البرلمان حق عزلهم متى شاء.

كما أن البرلمان يتولى توجيه الحكومة والإشراف على عملها، وإصدار التعليمات والتوجيهات لها، باعتبار هذه الأخيرة خاضعة تماما له وتابعة تبعية كاملة له. فهو يستطيع تعديل قراراتها وحتى إلغاءها، كل ذلك دون أن يكون للحكومة حق الاعتراض أو حتى الحق في الاستقالة اعتراضا منها على تدخل البرلمان في شؤونها.

والحكومة مسؤولة سياسياً أمامه، ومن ثم له حق استجوابها و سؤال أعضاءها عن أعمالهم، وإلزامهم بتقديم تقرير عما أنجزه من أعمال، وما لم يتم تنفيذه و أسباب ذلك

ب- الدمج بين السلطتين التنفيذية والتشريعية: إذ يتطلب عمل نظام حكومة الجمعية على الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وليس أساس الفصل بينها كما هو في النظام الرئاسي، أو التعاون والمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما هو الشأن في النظام البرلماني. ويتبين هنا أن هاتين السلطتين تبدوا وكأنهما سلطه واحدة أي هناك دمج بين هاتين

السلطتين وليست هناك اختصاصات محددة لكل منهما وإنما هناك خضوع تام من قبل السلطة التنفيذية لصالح السلطة التشريعية.

فإذا كانت الهيئة التنفيذية في موقع التابع للهيئة التشريعية، فانه يكون بديهيا، أن لا يكون للسلطة التنفيذية حق الدعوة إلى عقد دورات البرلمان، ولا حق فضها، ولا حق اقتراح القوانين، ولا حق حل المجلس فهذه الحقوق تكون حين تقف السلطتان على قدم المساواة، مثل النظام البرلماني.